

يوضح هذا النهج الموحد ما يمكن أن تحققه المعالجة المستفادة للموضوع. ويمكن أيضاً تغطية قضايا السببية وإمكانية التنبؤ المتعلقة بالخسارة التي سيتم تعويضها من خلال تطبيق تمييزات مماثلة عبر الأنظمة القانونية قيد المقارنة. يتم التعامل مع الأضرار غير ولكن يظهر التقارب في بعض المجالات التي يغطيها قانون الاتحاد الأوروبي، مثل رحلات السفر. وإذا كان المبلغ المحدد سلفاً الذي يجب على المدين أن يدفعه في حالة عدم الأداء أعلى من الضرر الذي فإن جميع النظم القانونية قيد المقارنة تهتم باحترام العدالة، مع بعض الاختلافات المهمة. ومرة أخرى، يقدم قانون الاتحاد الأوروبي المزيد من التوحيد. شروط العقد غير العادل أي شرط يتطلب من المستهلك دفع مبلغ مرتفع بشكل غير متناسب كتعويض عن عدم الوفاء بالالتزام. وبموجب التوجيه، فإن أي مبلغ من هذا القبيل ليس مستحقاً بدلاً من تخفيضه بشكل متناسب، الشروط الجزائية. إن الافتراض القائل بأنه يجب على المرء أن يكون قادراً على إلغاء العقد إذا لم يتم الوفاء بالوعد بالتنفيذ يبدو واضحاً، ومع ذلك فإن القانون في كل ولاية قضائية مليء بالفروق الدقيقة، ويميل إلى الافتراضية، اعتماداً على طبيعة العقد (الفصل 13). وهذا أحد مجالات قانون العقود وقد شهد إصلاح قانون الالتزامات الفرنسي لعام 2016 بعض التقدم نحو الحلول المشتركة في أوروبا، لأن فعالية الأعمال في كل مكان تفضل إنهاء العقود خارج نطاق القضاء. ومع ذلك، قائمة، يحمل نفس العنوان (الفصل 15). إن البديهة القائلة بأن الأطراف المتعاقدة فقط هي التي أصبحت العقود لصالح أطراف ثالثة الآن مقبولة بشكل عام، خال تنازل أو اتفاقية التخصيم، وقد يحمي شرط الإعفاء طرفاً ثالثاً، حتى لو لم يرد ذكره فيه. وهذا الاقتراح العام الذي يؤكد على التأثيرات النسبية للعقود لا يزيد في كثير من الأحيان عن مجرد قاعدة عامة. وبالتالي فإن فكرة خصوصية العقد العريضة تكون تحت الضغط في وجود الائتمان المرتبطة في عقود المستهلك (ص 251)، أو تحت ضغط المخاوف الأساسية،